



usmlo.org

# صوت الثورة

يا عمال كل  
البلدان،  
إتحدوا!

ناطقة بلسان المنظمة الماركسية - اللينينية للولايات المتحدة الأمريكية

## لا لتجريم المعارضة

### أماننا يكمن في نضالنا من أجل حقوق الجميع

"حالات الطوارئ وغير الطوارئ على حدٍ سواء". على سبيل المثال سيتم تطبيق هذا الأمر على الأغلب في سبيل التوسع في التتقيب عن الغاز الطبيعي والوقود برغم المعارضة والمظاهرات المناوئة لذلك في ظل التحضيرات الأمريكية المتزايدة للحرب والتي تتطلب تأمين مصادر الطاقة على نحو أكبر. بالإضافة إلى هذا، وقع وزير العدل في 22 مارس توجيهات جديدة نازمة لعمل المركز القومي لمكافحة الإرهاب توسع من صلاحياته بالتجسس على الأمريكيين في الحالات التي ينعلم فيها الشك بوجود نشاطات إرهابية. وتزيد هذه التوجيهات النازمة من قدرة المركز، والذي يقال بكونه مركزاً رئيسياً لتبادل المعلومات بين مختلف أجهزة الشرطة، قدرته على القيام بـ "تحليل الأنماط" و "الخرايط الإجتماعية" التي تستهدف أمريكيين غير متهمين بل لا يُشك بارتكابهم أية جريمة. التتمة على الثانية

وقع الرئيس أوباما شهر مارس الفائت قانوناً يحظر عملياً التظاهر قرب أشخاص يتمتعون بحماية الشرطة السرية ويعرض كل من يقوم بذلك للإتهام بارتكاب جناية. سيؤثر هذا القانون على التظاهرات الرئيسية التي ستشهدها البلاد قريباً ضد قمة حلف النيتو في شيكاغو يومي 19 و 20 مايو و ضد مؤتمر الحزب الجمهوري بين 27 و 30 أغسطس في تامبا، فلوريدا و ضد مؤتمر الحزب الديمقراطي بين 3 و 6 سبتمبر في تشارلوت، كارولينا الشمالية. كما سيؤثر على التظاهرات التي تقام داخل الأبنية التابعة للكونغرس والمجالس التشريعية للولايات وستتراوح التهم الموجهة للمتظاهرين بين جنحة إنتهاك حرمة الأماكن والجريمة، رغم كونها مبان عامة يفترض بها خدمة المصلحة العامة. كما أصدر أوباما أمراً تنفيذياً يؤكد على أحقية السلطة التنفيذية إتخاذ إجراءات واسعة النطاق بإسم "جهوزية الدفاع القومي". ضمن أوباما قراره لغة تسمح تنفيذ هذه الصلاحيات الواسعة تدريجياً في

## ترايفون مارتن والعدالة في ظل رعاية الدولة للعنف والإغتيالات

من برونكس في نيويورك، وكليهما كان أعزلاً لدى مقتلهما في منزلهما. بالطبع هناك الأمثلة الأكثر تداولاً ومنها قتل أوسكار غرانت على يد شرطة النقل العام في أوكلاندا في كاليفورنيا عام 2009؛ ومقتل شون بل بأكثر من 50 رصاصة على يد شرطة مدينة نيويورك قبل يوم واحد من زفافه عام 2006؛ بالإضافة إلى المهاجر الأفريقي الذي أطلق الرصاص عليه 41 مرة من قبل جهاز الشرطة عينه على باب منزله عام 1999. لقي العديد من هؤلاء الفتية حتفهم لزعم الشرطة بكونهم "مشبهين" أو أنه تم "الإشتباه" بحياتهم للماريجون والسلاح تبين فيما بعد عدم وجوده. هذه عينة فحسب عن مئات حالات القتل والوحشية على يد الشرطة بحق الأفارقة الأمريكيين والبويرتو ريكيين واللاتينيو والشباب من كافة الخلفيات التي تقع سنوياً. تندد صوت الثورة بقتل تريفون والقتل الجائر لكل الشباب الآخرين على يد الشرطة وعملائهم. لا مناص من تجريم المسؤولين عن هذه الجرائم وتقديمهم للمحاكمة. التتمة على الثالثة

لقي قتل تريفون مارتن وهو مراهق أفريقي أمريكي أعزل على يد جورج زيمرمان العنصر في لجنة مراقبة إحدى الأحياء تغطية واسعة من قبل وسائل الإعلام الإحتكارية ومواقع التواصل الإجتماعي. وخرجت التظاهرات في نيويورك وجورجيا وفلوريدا و في أماكن أخرى للتعبير عن الغضب الشعبي وللمطالبة بتحقيق العدالة لتريفون وبالتحديد من خلال إتهام القاتل ومحاكمته. وهو ما تم يذكر العديد بأن قتل الفتية الأفارقة الأمريكيين البرينين من أي جريمة ليس بالأمر الجديد كما تشير العديد من الأمثلة الحديثة والتاريخية. منها مقتل الفتية الأفارقة الأمريكيين التالية أسماءهم خلال شهر مارس على يد الشرطة: جاستن سب ووندل آلان (في العشرين من عمرهما ومن نيو أورلينز في لويزيانا)؛ مايكل ليمبارد ذو الـ 22 عاماً من نيويورك في نيويورك؛ وكيندر لافال ماك ديد، 19 عاماً من باسادينا في كاليفورنيا. أما حالات القتل خلال شهر فبراير فتتضمن قتل ستيفن واطس، 15 عاماً من مدينة كالموت في إيلينوي قرب شيكاغو؛ وريمارلي غراهام، 18 عاماً

ولإقصاء مبدأ أن الحكومة وجدت لخدمة الصالح العام وليس الحقوق الإحتكارية. تدل هذه الإجراءات المترافقة مع تجربة "الحرب على الإرهاب" على أنه لا علاقة "للأمن القومي" بحماية العموم ومصالحه. بل على العكس، يهدف هذا إلى خدمة المصالح الإحتكارية الخاصة كتلك العائدة لطغم الحرب. يمكن أمننا في نضالنا من أجل حقوق الجميع في الوطن وفي الخارج، وفي كوننا ملتزمين سياسياً، وهو ما يعني الكفاح في سبيل مصالحنا الفردية والجمعية ومصالح المجتمع ككل، وكذلك في الموائمة بين هذه المصالح وفي أسنة المجتمع. البشر هم مخلوقات سياسية إجتماعية، ولا يعني نزع السياسة عنهم وحرمانهم من حقوقهم كجماعة عمومية ومنها حق المعارضة سوى حرمانهم من

من المعروف بأن هذا النمط من التجسس يقوم على أسس دينية وعرقية ولأسباب تتصل بالمعارضة السياسية. وتتضمن أساليب "التحليل" هذه ومنها تلغيم المعلومات وسم الأيدلوجيات "الراديكالية" وخاصة تلك منها المناهضة للإمبرالية الأمريكية بأنها "تهديداً".

تأتي توجيهات وزير العدل هولدر في أعقاب التقارير الأخيرة التي تحدثت عن قيام شرطة مدينة نيويورك وجهاز الإستخبارات المركزية بالتجسس الواسع على المسلمين وبإختراق المساجد وجمعيات الطلاب المسلمين في أنحاء ولاية نيويورك وخارجها. لا يحق لأي من الجهازين القيام بهذه الأفعال وعضواً عن المحاسبة والقصاص، يتم توسيع التجسس والتجريم الذين تمارسهما الحكومة ضد

تأتي هذه الإجراءات بعيد إقرار قانون تشريع الدفاع القومي والذي تضمن إطلاق يد الرئيس في إحتجاز أي كان لأمد غير محدد من دون تهمة أو محاكمة. إن تجريم المعارضة هي وسيلة لإرهاب وإسكات الناس في وقت تتبدى فيه الحاجة إلى مزيد من التحفيز والإلتزام السياسي، وهي وسيلة لإفراغ المجتمع من السياسة

## مع إحتمال دخوله حيز التنفيذ

### أوباما يصدر أمراً تنفيذياً بصلاحيات واسعة

يستطيع أوباما على سبيل المثال من خلال توسيع مفاعيل الأمر لتشمل زمن السلم توصيف مد أنانيب نفطية جديدة والقيام بالتنقيب عن الغاز الطبيعي كأعمال تستوجبها الجهوزية الدفاعية مما يعني توفير وتخصيص المبالغ اللازمة برغم المعارضة الواسعة لهذه الإجراءات من قبل الناس والأجهزة الحكومية المحلية وعلى مستوى الولايات. يتوافق هذا المسعى مع ما أشار إليه أوباما في خطاب حال الإتحاد لعام 2012 بإشراك وزارة الدفاع بعمليات التنقيب عن النفط والغاز وبخصوص إستخدام الأراضي والأموال العامة في سبيل إستخراج مصادر الطاقة. لا يستلزم الأمر وجود حالة حرب أو طوارئ ولذا يمكن اللجوء إليه في أي وقت. ومن التغييرات الأخرى إستبدال وكالة إدارة الطوارئ الفدرالية بوزارة الأمن القومي، والتي لم تكن موجودة سنة 1996، كالجبهة المولجة بتطبيق أمر أوباما إلى جانب فريق "الأمن القومي" المعين من قبله والوزراء المنتدبين المشار إليهم أعلاه. تتضمن وزارة الأمن القومي أيضاً كافة أجهزة إنفاذ قوانين الهجرة والحدود مما يعني إعطائهم الأولوية للتحرك باسم "الجهوزية الدفاعية". ومن الجوانب المحدثة أيضاً الدور المُعطى لوحدة الدفاع القومي التنفيذية الإحتياطية والتي تم إنشائها في عهد كلينتون عام 1994. وهي مستقلة عن الجيش وإحتياطية والحرس القومي. إذ تتألف هذه الوحدات من "خبراء" من القطاع الخاص يتم تأهيلهم للعب مثل هذا الدور، على أن يتم إستنفارهم في حال وقوع "حالة طوارئ دفاعية قومية" على ما يرتأهه وزير الأمن القومي. لا حاجة لغزو أجنبي لإقرار حالة الطوارئ هذه إذ يمكنها الإقتصار على شؤون داخلية

أصدر الرئيس باراك أوباما يوم 16 مارس أمراً تنفيذياً عنوانه "جهوزية موارد الدفاع القومي". يعتمد هذا الأمر على قانون الإنتاج الحربي من خمسينيات القرن المنصرم الخاص بفترة الحرب الكورية، وهو يشابه النسخة التي أقرها الرئيس بيل كلنتون عام 1996. أضاف الأمر الذي أصدره كلينتون على القانون السابق إمكانية تطبيقه في زمن السلم كما الحرب، ويتعاطى مع إستخدام الصلاحيات الرئاسية لضمان وجود "أساس تقني وصناعي قادر على تحقيق مستلزمات الدفاع القومي والإسهام في التفوق التقني لمعدات هذا الدفاع القومي في زمني السلم والأزمات". ويتطرق كذلك إلى مواضيع واسعة كإنتاج الطعام و المياه وإستخدام موارد الطاقة وتوزيع العمالة وذلك بإمرة السلطة الرئاسية. تماثل معظم الصلاحيات التي يتضمنها أمر أوباما تلك التي نص عليها أمر كلينتون. إلا أن أهمية أمر الأول يعود إلى إمكانية تطبيقه أو على الأقل تطبيق أقسام منه. ومن علائم تسهيل هذا التحول الجديد هي اللغة التي تسمح للرئيس بالتصرف من دون وجود حالة طوارئ. أضاف أوباما إلى القسم 201(b) أن يقوم الوزراء المنتدبين "بالتخطيط وإصدار قوانين تحدد أولويات إستخدام الموارد وتوزيعها بالإضافة إلى تحديد معايير وآليات إستخدام السلطة لتعزيز الأمن القومي في حالات الطوارئ أو دعمها". حُدد الوزراء المعينون بوزراء الزراعة و التجارة والدفاع و الصحة والخدمات البشرية والنقل. تشمل مفاعيل الأمر قطاعات الطاقة والمياه والغذاء والبناء وكافة أشكال النقل المدني وخلافها الكثير بالإضافة إلى السماح للحكومة بتخزين الموارد إحتياطياً.

الزراعة والتجارة والطاقة والنقل. دعونا ننظر إلى هذا المثل على الصلاحيات المعطاة للرئيس بموجب هذا الأمر. يجيز الأمر تفويض الصلاحيات الرئاسية الخاصة بـ "توزيع وتخصيص المواد والخدمات والتجهيزات كما تستدعيها متطلبات الدفاع القومي [...] لوزير الزراعة فيما يتعلق بالموارد الغذائية ومنشآتها والثروة الحيوانية وكوادر الطب البيطري وموارد السلامة النباتية والتوزيع المحلي للمعدات الزراعية والأسمدة والتجارية".

يعرف الأمر المقصود بـ "الموارد الغذائية" وما قد ينصوي في إطارها: "كافة السلع والمنتجات (البسيطة الهجينة والمركبة) أو ما يكملها والتي يمكن تناولها من قبل البشر أو الحيوانات بغض النظر عن الاستخدامات الأخرى لهذه السلع أو المنتجات في كافة مراحل التصنيع بدأ بالسلعة الخام وصولاً إلى المنتج النهائي الصالح للبيع لغاية الإستهلاك البشري أو الحيواني. كما تعني 'الموارد الغذائية' المياه المنقولة المعبأة في عبوات معدة للتسويق التجاري، وتشمل أيضاً النشويات والسكريات والزيت والدهون الحيوانية والبحرية والنباتية والبذور والقطن والقنب وألياف الكتان، لكنها لا تشمل أية مواد فقدت هويتها كسلعة زراعية أو كمنتج زراعي".

ويضيف الأمر في هذا الشأن: "منشآت الموارد الغذائية" تشمل المصانع والآلات والعربات (بما فيها تلك المستخدمة في المزارع) والتجهيزات الأخرى الضرورية لإنتاج وتصنيع وتوزيع وتخزين المواد الغذائية (بما فيها التخزين بالتبريد)، أو تلك الضرورية للتوزيع المحلي للمعدات والأسمدة الزراعية على أن يستثنى منها النقل".

أما في حالة موارد الطاقة فيشير الأمر إلى تفويض الصلاحيات الرئاسية إلى "وزير الطاقة فيما يتعلق بكافة مصادر الطاقة". ويعرف الأمر الطاقة على أنها "كافة أشكال الطاقة بما فيها البترول والغاز (الطبيعي والمصنع) والكهرباء وأنواع الوقود الصلب (بما فيها كافة أشكال الفحم العادي وفحم الكوك و الكيماويات الفحمية ومنتجات تسيل وتغيز الفحم) والطاقة الناجمة عن الشمس والرياح وأنواع الطاقة المتجددة الأخرى و الطاقة الذرية بالإضافة إلى إنتاج وتخزين وإستعمال وتوزيع كافة أشكال الطاقة هذه والتحكم بها (بما فيها الأنابيب التي تستخدم في التوزيع)".

وبخصوص القوانين المتعلقة بالتنجيد الإجباري، يجيز الأمر تخصيص اليد العاملة لأي غرض يمكن تعريفه بأنه على علاقة بـ "الدفاع القومي". وهو ما يعني إمكانية إعلان نشر العمالة الأشبه بالخاصة في سبيل تعزيز الإنتاج الحربي وما يرتبط بها في أي من مجالات الإقتصاد، يمكن إعلانها مسألة أمن قومي. ولا ينبغي التقليل من مخاطر هذا الأمر على الكنديين والمكسيكيين والطبقة العاملة في الولايات المتحدة بالنظر إلى ما تقوم به الولايات المتحدة من ضم للجارين الأمريكيين الشماليين من خلال وزارة الأمن القومي وقيادة عمليات المنطقة الشمالية العسكرية وقيادة الدفاع الجوي لأمريكا الشمالية.

بما فيها مسائل الحدود والطوارئ الصحية والكوارث الطبيعية وغيرها. لكل من الوزراء الخمسة صلاحيات إنشاء وحدات دفاع قومي إحتياطية في القطاعات المختلفة بالإضافة إلى سلطة "توظيف كوادر مدنية من أجل تشغيل هذه الوحدات أو أجزاء منها". لا شئ في الأمر يحول دون إستخدام مرتزقة مثل الذين تقوم عليهم شركة بلاك ووتر في هذه الوحدات ضد العمال كما في قطاعي الموانئ والطاقة ممن يوصم كفاحهم بالمضر "للجهوزية الدفاعية". من الضروري هنا التذكير بتهديد الرئيس السابق يوش بإستخدام الجيش ضد عمال الموانئ على الساحل الغربي. يتضمن أمر أوباما أيضاً قسم يخص "مستلزمات العمل" ما يجمع بين التحضير للتجنيد في القطاعات العسكرية وضمن وضع القوة العاملة في خدمة الأمن القومي. إذ يلزم الأمر وزير العمل "الإحتفاظ بالمعلومات الضرورية لتقدير حجم القوة العاملة في البلاد على نحو مستمر" و "بضرورة مساعدة مدير الخدمة الإنتقائية بطلب منه وبالتنسيق مع وزير الدفاع على تطوير سياسات تنظم إلتحاق و تأجيل الأفراد الملزمين بالخدمة في القوات المسلحة".

**آليات تسييس المصالح الخاصة**

يأتي الأمر في سياق مجموعة من النظم والقوانين وأحكام المحاكم التي توسع وعلى نحو كبير التجسس و إرهاب الدولة البوليسية التي تطيح عرض الحائط الحاجة بالشك بوجود نشاطات إرهابية أو تهديدات فعلية وتؤسس لتجريم المعارضة. كما أفتت المحكمة العليا مؤخراً بجواز تعريض كل من يتم توقيفه لأي سبب لإذلال ووحشية التفتيش الجسدي في الأماكن الحساسة حتى في غياب أي شكوك حولهم. ومن الدلائل أيضاً إجبار المتظاهرين المحتجزين مؤخراً على إعطاء مسح لأعينهم وبصمات أصابعهم وذلك بالترافق مع إجراءات الشرطة التي تقوم بها الحكومة الفدرالية. تشير هذه الأمور إلى أنه تم إصدار أمر أوباما بغرض إدخاله حيز التنفيذ وهو شئ غير مسبوق، طبعاً بإستثناء المخيمات التي أقامتها وكالة إدارة الطوارئ الفدرالية والمناورات الحية التي نفذتها بالتشارك مع الجيش بعيد إعطاء كاترينا. كما يترافق إصدار الأمر مع تصاعد الإستعدادات الحربية و تزايد المخاوف المرتبطة بتوفير مصادر للطاقة وبخاصة بالنظر لإحتمال إندلاع الحرب مع سوريا وإيران. لا شك بأن إصدار أمر أوباما في مثل هذا الوقت مرتبط بتوفير الآليات المباشرة اللازمة لتسييس المصالح الخاصة، وتمكين الرئيس ووزرائه من تقرير أي من المصالح الخاصة التي يزعم ضرورتها "للجهوزية الدفاعية" يتم رفدها بالموارد العامة، سواء على شكل تمويل المشاريع أو التقانة الجديدة أو عن طريق التفضيل في المعاملة. وهي تعزز من سلطة صناعة القرار التنفيذية في أيدي الرئيس عوضاً عن خوض المعارك المعتادة في إطار الكونغرس. يمنح الأمر الرئيس حرية أكبر للتصرف بالموازنة العامة كما يشاء ليس فيما يتعلق بميزانية وزارة الدفاع و إنما أيضاً بميزانيات

## ترايفون – تيمة الصفحة الأولى

بعكس تريفون لا يمكن تبريرها ولا بد من التنديد بها بنفس طريقة التنديد ورفض المزاعم الشبيهة التي تستخدمها الشرطة لتبرير قتل الفتية.

يغيب عن هذا المشهد حقيقة العنف الجائر بحق المدنيين الذي ترعاه وتروج له الدولة من الرئيس والجيش ووزارة العدل ووزارة الأمن القومي والمؤسسات الأدنى مستوى. نُذكر هنا الإغتيالات التي

العنف الجائر ضد المدنيين في رعاية الدولة العنصرية برغم حجم التغطية في وسائل الإعلام الإحتكارية لمقتل تريفون إلا أن نقاطاً عديدة مهمة تُغيب عن النقاش والتغطية الإعلاميين. من الحق القول بأنه لا يمكن تبرير قتل مدنيين لم يقوموا بارتكاب أية جريمة "للاشتباه بمظهرهم" فحسب. إن مزاعم الدفاع عن النفس من قبل زيمرمان التي يتبدى زيفها بواقعة حيازة هذا على السلاح

مشبوهة" والتي لا تشير عادة إلا سوى لشبان يتجولون في هذه الأحياء خاصة إن كانوا من الأفارقة الأمريكيين. ليس هؤلاء بجيران يقومون بمساعدة جيرانهم، بل هم عملاء شرطة يتصرفون عنها و على أساس ما تنهجه، وبالمثل تتبع الشرطة ما يقوم به الجيش والأجهزة الفدرالية. بلغت عسكرة أجهزة الشرطة حداً جعل بعض مسؤولي المدن كعمدة مدينة نيويورك مايكل بلوميرغ يتبجح بإمتلاك جيشه الخاص المجهز بالدبابات والمروحيات والصواريخ في خدمة مصالحه الخاصة.

من الجلي أن السلطة قد تخلت عن إيجاد حلول سياسية لمشاكل إجتماعية كالبطالة الكبيرة بين الشباب وكالمدارس الأشبه بالسجون التي ينفك عنها الفتية بأعداد كبيرة. تعتمد السلطة إلى العنف كسلاح مفضل لتفادي توفير حلول لمشاكل إقتصادية وسياسية وثقافية وإجتماعية على نحو يخدم الناس. في "الحرب على الإرهاب" يتم إستهداف العرب والمسلمين؛ وفي "الحرب على المخدرات" يُستهدف الأفارقة الأمريكيون والأقليات الوطنية الأخرى. تُخاض هذه الحروب ضد الشعوب بتقلت من العقاب وبإستحالة توفير أية حلول للمشاكل القائمة.

لا تُستجدي العدالة من الدولة المسؤولة عن العنصرية والعنف بل تتحقق بالإعتماد على النفس والتمكين السياسي. البديل الصائب هو تنظيم الدفاع عن النفس والإنتظام في تجمعات في سبيل الحقوق. هذا هو الطريق الذي يعتمد على جهودنا وإقراره يعود إلينا.

تستهدف "المشئبه" بكونهم إرهابيين ذوو السحن العربية والتي يتم الإشادة بها؛ عمليات القتل المتكررة التي تقوم بها الطائرات بدون طيار ضد حفلات زفاف بأكملها؛ "النموذج" الذي يتم رعايته والترويج له المتمثل بمجموعات الـ Navy Seals المعروفة بتنفيذ عمليات الإغتيال والتعذيب وسواها من العمليات الغير قانونية. أضف إلى هذه الأمثلة الحرب الإجرامية ضد أفغانستان بحجة "الدفاع عن النفس" من يحمل فيها السلاح هم الجيش الأمريكي، أما العزل فهم المدنيين الأفغانيين الذين يقتلون بمئات الآلاف. فكيف يمكن الموازنة بين التنديد والمطالبة بسجن فرد مثل زيمرمان يدعي الدفاع عن النفس بقتله مدنياً أعزل وبين قيام الحكومة بممارسة العنف ضد مجتمعات وشعوب بأكملها بإسم الدفاع عن النفس التي يفترض بالناس القبول بها؛ لماذا لا يُصار إلى تجريم و سجن كافة المجرمين بدأ بالروؤوس الكبيرة؟ تتم الإشادة بقيام الـ Navy Seals بالقتل المتقلت من العقاب ويتوجب القبول بالتسليح وبالتدريب الكبيرين لأجهزة الشرطة لإستخدام العنف ضد "مشئبهين" ونتيجته ليست سوى حالات قتل إضافية على يد الشرطة ومخبريها كزيمرمان، والذي يوجد وأمثاله نتيجة رعاية الدولة للعنف وحماية إستعماله.

لا يقال الشئ الكثير عن أن "لجان مراقبة الأحياء" هي صنعية الشرطة بغاية الحصول على المخبرين وأفراد يقومون بعمل الشرطة في الأحياء. يصار إلى تسليح وتشجيع أفراد مثل زيمرمان وعناصر الحراسة الأمنية الخاصة للإحتياط من أية "نشاطات

## لا عدالة يمكن أن تتأتى من وزارة العدل

كما تغدق الحكومة الفدرالية أموالاً هائلة لعسكرة أجهزة الشرطة المحلية وتلك الفاعلة على مستوى الولايات وإستخدام الجيش على نحو أكبر في الداخل وفي الخارج. لا تتحرك أي من وزارتي العدل أو الأمن القومي لإيقاف التجريم العنصري المقيت الواسع بحق الأفارقة الأمريكيين أو لإيقاف العنف ضد المدنيين أو لتوفير الأمان من خلال الدفاع عن حقوق الناس أي العموم. فهما تتظلمان المزيد من العنف بإسم "ضمان" مصالح الإحتكاريات الخاصة ومنها الإحتكاريات العسكرية. وهما من توفران الحصانة من العقاب للجرائم صغيرها وكبيرها مما يسمح للأجهزة العسكرية والشرطية على كافة الصعد إعتماد القتل والعنف. على العموم لا يمكن إعتبار وزارة العدل والحكومة الفدرالية مصدرراً للعدالة. لا بد من محاسبة المسؤولين والمؤسسات الفدرالية على دورهم بتعريض الناس للعنف والقمع. لا تأتي العدالة بالمطالبة بإجراء "التحقيقات" أو بالطلب من هؤلاء "بإصلاح" أجهزة الشرطة المحلية، فهم المسؤولون عن العسكرة و سياسيات القتل. برهنت هذه المؤسسات القديمة وهي جزء من جهاز الدولة الأمريكية القمعي على عنصريتها المتجذرة وهي تتصرف ضد الناس بتقلت من المحاسبة وهي من تقوم بنشر العنف من أجل عرقلة التغيير الذي يطمح إليه الناس. فعوضاً عن مطالبة الحكومة الفدرالية بالتدخل، المطلوب هو مسار جديد لبناء مؤسسات خاصة بنا تخدم مصالحنا وتدافع عن حقوقنا. دعونا ننظم جمعياً ونصعد من النضال المنظم من أجل الحقوق. دعونا ننظم في سبيل أن نغدو صناع القرار من خلال إنشاء منظمات ومؤسسات تساعد على صناعة القرار. علينا التحرك لحرمان الحكومة من السلطة عبر تفعيل قتالنا في سبيل التمكين.

تسعى الحكومة الفدرالية ووسائل الإعلام الإحتكارية تركيز الإهتمام على جورج زيمرمان من باب حث الناس على الوثوق بوزارة العدل في قضية مقتل تريفون مارتن. وفي هذا إلهاء عن حقيقة أن الرئيس أوباما ووزارتي العدل والأمن القومي هي من تنظم وترعى عنصرية الدولة وإستخدام العنف ضد المدنيين العزل. يبرز هذا في أفغانستان والعراق والباكستان حيث تتكرر المجازر والإغتيالات بحق المدنيين باللجوء إلى حجة السلوك "المشئبه" أو "الخطر" الذي يمثله الضحايا. لا بل أن لغة "الشبهة" و"المشئبهين" ومزاعم "الدفاع عن النفس" هي واحدة سواء في الداخل أم في الخارج، سواء كان المستهدفون أفارقة أمريكيون أم عرباً. لم يرتكب أغلبية القتلى أية جريمة وهم مدنيون وصموا بالشبهة وبكونهم "تهديداً". تروج وسائل الإعلام الإحتكارية لفكرة أن الأفارقة الأمريكيين يمثلون "تهديداً" فقط بحكم كونهم أفارقة أمريكيين.

للحكومة الفدرالية الباع الطويل بإدعاء مناهضة العنف العنصري مع أنها المتهم الفعلي إزاء هذا العنف وهي من ترعاه. فهي من قام بإختراق وتسليح وحماية الكلوكلوكس كلان في الشمال والجنوب. ولا يمكن تناسي تجربة الستينات والسبعينات من القرن الماضي حين قامت الحكومة الفدرالية بعمليات إغتيال وإختراق وتجنس وتدمير للمنظمات التي إضطلعت بحماية الناس وذلك بالزعم بإجراء "تحقيق" بنشاطات هذه المجموعات فحسب. فوزرة العدل في حالة إجراء "تحقيقات" مستمرة ونادراً ما تقوم بتوجيه التهم ومن الأندر أن تقوم بإصدار أحكام إتهامية. فهي إحدى دعائم العنصرية المؤسساتية ولا يمكن لها أن تكون أداة لمواجهة العنف العنصري.

